الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

دفتر شروط خاص لتلزيم تشجير طرقات عامة لزوم وزارة الزراعة – مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية بطريقة المناقصة العمومية	
مُلخّص عن الصفقة	
إسم الجهة الشارية	وزارة الزراعة – المديرية العامة للزراعة – مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية
عنوان الجهة الشارية	بئر حسن – مقابل ثكنة هنري شهاب – قضاء بعبدا – جبل لبنان
رقم وتاريخ التسجيل	٣/١٣٥٦٢ تاريخ ٧/ ١١/ ٢٠٢٥
عنوان الصفقة	دفتر شروط خاص لتلزيم تشجير طرقات عامة لزوم وزارة الزراعة – مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية بطريقة المناقصة العمومية
موضوع الصفقة	تشجير طرقات عامة
طريقة التلزيم	طريقة المناقصة العمومية
نوع التلزيم	أعمال تشجير وصيانة
مدة صلاحية العرض[١]	ستون يوماً من تاريخ فض العروض
ضمان العرض[٢]	/٢١٥,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. (مفصّلة في المادة ٧ من هذا الدفتر) فقط مئتان وخمسة عشر مليون ليرة لبنانية لا غير.
مدة صلاحية ضمان العرض[٣]	تحدد مدة صلاحية ضمان العرض باضافة /٢٨/ يوم على مدة صلاحية العرض
ضمان حسن التنفيذ[٤]	١٠% من قيمة العقد
الإرساء	السعر الأدنى
مكان استلام دفتر الشروط	مبنى وزارة الزراعة – بئر حسن
مكان تقديم العروض	مبنى وزارة الزراعة – بئر حسن
مكان تقييم العروض	مبنى وزارة الزراعة – بئر حسن
مدة التنفيذ	خلال مهلة أقصاها تسعون يوما من تاريخ تبليغ الملتزم رسميا
عملة العقد	الليرة اللبنانية
دفع قيمة العقد[٥]	تدفع قيمة العقد بعد تنفيذه بالليرة اللبنانية بموجب حوالة نقدية تصدر باسم المتعهد بالعملة اللبنانية ولا تدفع أية سلفة أثناء التنفيذ

[١] م. ٢٢ من ق.ش.ع

[٢] م. ٣٤ من ق.ش.ع

[٣] م. ٣٤ من ق.ش.ع

[٤] م. ٣٥ من ق.ش.ع

[٥] م. ٣٧ من ق.ش.ع

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

القسم الأول
أحكام خاصة بتقديم العروض وارساء التلزيم

المادة 1: تحديد الصفقة وموضوعها

1- تُجري وزارة الزراعة وفقًا لأحكام قانون الشراء العام وبطريقة الظرف المختوم مناقصة عمومية **لتلزيم تشجير طرقات عامة لزوم وزارة الزراعة – مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية بطريقة المناقصة العمومية** وفق دفتر الشروط هذا ومرفقاته التي تُعتبر كلها جزأً لا يتجزأ منه.

2- عند التعارض بين أحكام دفتر الشروط هذا وأحكام قانون الشراء العام تطبق أحكام قانون الشراء العام.

3- تتم الدعوة الى هذا التلزيم عبر الإعلان على المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام وعلى الموقع الالكتروني الخاص بوزارة الزراعة وفي أي وسيلة تحددها الجهة الشارية.

4- مرفقات دفتر الشروط

- الملحق رقم ١: المواصفات الفنية
- الملحق رقم ٢: مستند التصريح/التعهد
- الملحق رقم ٣ : مستند تصريح النزاهة
- الملحق رقم ٤: نموذج ضمان العرض
- الملحق رقم ٥: جدول الأسعار

5- يمكن الإطلاع على دفتر الشروط هذا والحصول على نسخة منه من مبنى وزارة الزراعة – بئر حسن كما يُنشر على المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.

6- يُطبق على دفتر الشروط هذا أحكام قانون الشراء العام والأنظمة الأخرى المرعية الإجراء.

المادة 2: العارضون المسموح لهم الإشتراك بهذه الصفقة

يحق الاشتراك في هذه المناقصة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين (شركات أو مؤسسات) الذين يتعاطون زراعة الحدائق والطرقات.

المادة 3: طريقة التلزيم والإرساء

1- يجري التلزيم بطريقة المناقصة العمومية على أساس تقديم سعر لكل مجموعة على حدة، ويحق للعارض ان يشترك في الصفقة على أساس مجموعة واحدة أو أكثر وفقاً للائحة الفنية المرفقة (الملحق رقم ١).

2- يسند التلزيم مؤقتًا لكل مجموعة على حدة الى العارض المقبول عرضه شكلًا من الناحية الإدارية والفنية والذي قدم السعر الأدنى الاجمالي لكل مجموعة على حدة.

3- إذا تساوت الأسعار بين العارضين في أي صنف من الاصناف تعاد الصفقة بطريقة الظرف المختوم بين أصحابها دون سواهم في الجلسة نفسها، فإذا رفضوا تقديم عروض أسعار جديدة أو إذا ظلت أسعارهم متساوية عين الملتزم المؤقت بطريقة القرعة بين أصحاب العروض المتساوية.

المادة 4: شروط مشاركة العارضين

1- يجب أن تتوافر في العارضين الشروط وفق المستندات المطلوبة في الفقرة (أولًا: الغلاف رقم (١) الوثائق والمستندات الإدارية) من هذه المادة.
2- يقدم العرض بصورة واضحة وجليّة جداً من دون أي شطب أو حك أو تطريس.
3- يصرح العارض في عرضه أنه اطلع على دفتر الشروط الخاص هذا والمستندات المتممة له وأخذ نسخة عنه؛ وأنه يقبل الشروط المبينة فيه ويتعهد التقيّد بها وتنفيذها جميعها من دون أي نوع من أنواع التحفظ أو الاستدراك وأنه يقدم عرضه على هذا الأساس ويلصق على التصريح طوابع مالية بقيمة مليون ليرة لبنانية تغطي المستندات كافة (صورة التصريح مرفقة بهذا الدفتر).
4- يرفض كل عرض يشتمل على أي تحفّظ أو استدراك.
5- يحدّد العارض في عرضه عنوانًا واضحًا له ومكانًا لإقامته لكي يتم إبلاغه ما يجب إبلاغه إيّاه بالسرعة الممكنة.

أولًا: الغلاف رقم (١) الوثائق والمستندات الإدارية

أ- الشروط العامة الموحدة:

1- كتاب التعهد (التصريح) وفق النموذج المرفق موقّعًا وممهورًا من العارض مع طوابع مالية بقيمة /١,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. (مليون ليرة لبنانية) ويتضمن التعهد، تأكيد العارض لالتزامه بالسعر وبصلاحية العرض.
2- إذاعة تجارية يُبيَّن فيها صاحب الحق المفوّض بالتوقيع عن العارض ونموذج توقيعه.
3- التفويض القانوني اذا وقع العرض شخص غير الشخص الذي يملك حق التوقيع عن العارض بحسب الإذاعة التجارية، مصدّق لدى الكاتب العدل.
4- سجل عدلي للمفوض بالتوقيع أو "من يمثله قانونًا" لا يتعدى تاريخه الثلاثة أشهر من تاريخ جلسة فض العروض.
5- عقد الشراكة مصدق لدى الكاتب العدل في حال توجبه.
6- شهادة تسجيل العارض لدى مديرية الضريبة على القيمة المضافة إذا كان خاضعاً لها، أو شهادة عدم التسجيل اذا لم يكن خاضعًا، وفي هذه الحالة يلتزم العارض بسعره وان أصبح مسجلًا في الضريبة على القيمة المضافة خلال فترة التنفيذ.
7- شهادة تسجيل العارض لدى وزارة المالية – مديرية الواردات.
8- براءة ذمة من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي "شاملة أو صالحة للإشتراك في الصفقات العمومية" صالحة بتاريخ جلسة فض العروض، تفيد بأن العارض سدد جميع اشتراكاته (يجب أن يكون العارض مسجلًا في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وترفض كل إفادة يُذكر عليها عبارة "مؤسسة غير مسجلة").

9- إفادة صادرة عن البلدية التي يقع المركز الرئيسي للعارض ضمن نطاقها بحسب شهادة التسجيل في السجل التجاري، تفيد أنه سدد كامل الرسوم البلدية المتوجبة عليه.
10- إفادة شاملة صادرة عن السجل التجاري تبيّن المؤسسين والأعضاء والمساهمين أو الشركاء، المفوضين بالتوقيع، المدير، رأس المال، نشاط العارض والوقوعات الجارية.
11- افادة صادرة عن المرجع المختص تُثبت ان العارض ليس في حالة إفلاس.
12- افادة صادرة عن المرجع المختص تُثبت ان العارض ليس في حالة تصفية قضائية.
13- تصريح من العارض يبيّن فيه صاحب/أصحاب الحق الاقتصادي وفقًا للنموذج م١٨ الصادر عن وزارة المالية (كل شخص طبيعي يملك او يسيطر فعليًا في المحصلة النهائية على النشاط الذي يمارسه العارض، بصورة مباشرة او غير مباشرة، سواء كان هذا العارض شخص طبيعي او معنوي).
14- نسخ عن بطاقات التعريف (هوية / جواز سفر) لصاحب (أصحاب) الحق الاقتصادي.
15- نسخ عن بطاقات التعريف (هوية / جواز سفر) لكل شخص يمثل العارض (من ينوب عن العارض في علاقته مع سلطة التعاقد: وكيل قانوني، ممثل الشخص المعنوي أو المفوّض بالتوقيع عنه...).
16- ضمان العرض المحدد في المادة (٧) من هذا الدفتر.
17- مستند تصريح النزاهة موقعًا وفقًا للأصول من قبل العارض (مرفق ربطًا).

ملاحظة: تقبل صور عن المستندات المذكورة أعلاه خلال جلسة فض العروض وذلك بعد مقارنتها بالاصل أو بالمصدقة طبق الاصل من المراجع المختصة ضمن مهلة الستة أشهر التي تسبق موعد جلسة التلزيم وذلك بالنسبة للمستندات التي تصدر دون تاريخ صلاحية، على ان يكون عليها طابع مالي وفقا للاصول باستثناء المستندات المذكورة في الارقام ١، ٤، ١٦ و١٧ التي يجب ان تكون أصلية.

ب- الشروط الخاصة بموضوع الصفقة

المؤهلات الفنية/التقنية/المهنية

1- إفادة من غرفة التجارة والصناعة والزراعة تُثبت أن العارض يتعاطى الأعمال موضوع الصفقة، صالحة بتاريخ جلسة التلزيم وصالحة لتقديمها في المناقصات الرسمية، أو صورة مصدقة عنها.
2- العرض الفني وفقًا للمواصفات المطلوبة في الملحق رقم (١).

ثانيًا: الغلاف رقم (٢) بيان الأسعار

يُقدم العارض بيانًا بالأسعار، ويضعها ضمن ظرف مقفل يُدوّن عليه إسم الصنف وموقّع من قبل العارض وفقًا للملحق رقم (٥) ويتضمن السعر الافرادي والإجمالي بالعملة اللبنانية مدوناً بالأرقام والأحرف دون حك أو شطب او تطريس أو زيادة كلمات غير موقّع تجاهها.
يشمل السعر الضرائب والرسوم والمصاريف مهما كان نوعها، وفي حال خضوع الملتزم للضريبة على القيمة المضافة عليه أن يقدم سعره مفصلاً مع السعر الإجمالي للصفقة بما فيه الضريبة على القيمة المضافة.
في حال الإختلاف بين الأرقام والأحرف يؤخذ بالسعر الإفرادي المُدون بالأحرف، ويرفض السعر غير المدون بالأحرف الكاملة والأرقام معاً.

المادة 5: طلبات الاستيضاح (المادة ٢١ من قانون الشراء العام)

يحقّ للعارض تقديم طلب استيضاح خطّي حول دفتر الشروط خلال مهلةٍ تنتهي قبل عشرة أيام من تاريخ تقديم العروض. على الجهة الشارية الإجابة خلال مهلة تنتهي قبل ستة أيام من الموعد النهائي لتقديم العروض. ويُرسَل الإيضاح خطيّاً، في الوقت عينه، من دون تحديد هويّة مُصدِر الطلب، إلى جميع العارضين الذين زوّدتهم الجهة الشارية بملفات التلزيم، وتطبق أحكام المادة ٢١ من قانون الشراء العام في حال ارتأت الإدارة اجراء تعديلات على دفتر الشروط لأي سبب كان أو بمبادرة منها أم نتيجة لطلب استيضاح مقدم من احد العارضين، وفي كل ما يتعلق بعقد الإجتماعات مع العارضين.

المادة 6: مدة صلاحية العرض (المادة ٢٢ من قانون الشراء العام)

1. يُحدد دفتر الشروط هذا مدة صلاحية العرض ستون يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض.
2. يمكن للجهة الشارية أن تطلب من العارضين، قبل انقضاء فترة صلاحية عروضهم، أن يمدّدوا تلك الفترة لمدة إضافية محدّدة. ويُمكن للعارض رفض ذلك الطلب من دون مصادرة ضمان عرضه.
3. على العارضين الذين يوافقون على تمديد فترة صلاحية عروضهم أن يمدِّدوا فترة صلاحية ضمانات العروض، أو أن يُقدِّموا ضمانات عروض جديدة تُغطّي فترة تمديد صلاحية العروض. ويُعتبَر العارِض الذي لم يُمدِّد ضمان عرضه، أو الذي لم يقدِّم ضمان عرض جديد، أنه قد رَفض طلب تمديد فترة صلاحية عرضه.
4. يمكن للعارض أن يعدِّل عرضه أو أن يسحبه قبل الموعد النهائي لتقديم العروض دون مصادرة ضمان عرضه. ويكون التعديل أو طلب سحب العرض ساري المفعول عندما تتسلّمه الجهة الشارية قبل الموعد النهائي لتقديم العروض.
5. تمدد صلاحية العرض حكماً في حال تجميد الإجراءات لفترة محددة من قبل هيئة الاعتراضات وفق أحكام الفصل السابع من قانون الشراء العام، وذلك لفترة زمنية تعادل فترة تجميد الإجراءات. وعلى العارض تمديد فترة ضمان عرضه تبعاً لذلك.

المادة 7: ضمان العرض (المادة ٣٤ من قانون الشراء العام)

1. يُحدد ضمان العرض الاجمالي لهذه الصفقة بمبلغ /٢١٥,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. فقط مئتان وخمسة عشر مليون ليرة لبنانية، وفقاً لما يلي:
   - المجموعة الأولى بمبلغ //١٥,٠٠٠,٠٠٠// ل.ل. فقط خمسة عشر مليون ليرة لبنانية لا غير،
   - المجموعة الثانية بمبلغ //٢٥,٠٠٠,٠٠٠// ل.ل. فقط خمسة وعشرون مليون ليرة لبنانية لا غير،
   - المجموعة الثالثة بمبلغ //٤٠,٠٠٠,٠٠٠// ل.ل. فقط أربعون مليون ليرة لبنانية لا غير،
   - المجموعة الرابعة بمبلغ //٣٠,٠٠٠,٠٠٠// ل.ل. فقط ثلاثون مليون ليرة لبنانية لا غير،
   - المجموعة الخامسة بمبلغ //٣٠,٠٠٠,٠٠٠// ل.ل. فقط ثلاثون مليون ليرة لبنانية لا غير،
   - المجموعة السادسة بمبلغ //٣٥,٠٠٠,٠٠٠// ل.ل. فقط خمسة وثلاثون مليون ليرة لبنانية لا غير،
   - المجموعة السابعة بمبلغ //٤٠,٠٠٠,٠٠٠// ل.ل. فقط أربعون مليون ليرة لبنانية لا غير.

2. تُحدَّد مدة صلاحية ضمان العرض بإضافة //٢٨// ثمانية وعشرين يوماً على مدة صلاحية العرض.
3. يجدد مفعول ضمان العرض تلقائيًا إلى أن يقرر إعادته إلى العارض.
4. يُعاد ضمان العرض إلى الملتزم عند تقديمه ضمان حسن التنفيذ، وإلى العارضين الذين لم يرسُ عليهم التلزيم في مهلة أقصاها بدء نفاذ العقد.

المادة 8: ضمان حسن التنفيذ (المادة ٣٥ من قانون الشراء العام)

1. تحدد قيمة ضمان حسن التنفيذ بنسبة ١٠% من قيمة العقد،
2. يجب تقديم ضمان حسن التنفيذ خلال فترة لا تتجاوز //١٥// خمسة عشر يوماً من تاريخ ابلاغه توقيع العقد من المرجع الصالح. وفي حال التخلُّف عن تقديم ضمان حسن التنفيذ، يُصادَر ضمان العرض.
3. يبقى ضمان حسن التنفيذ مجمدًا طوال مدة التلزيم، ويُحسم منه مباشرةً وبدون سابق إنذار ما قد يترتب من غرامات أو مخالفات أو عطل أو ضرر يحدثه الملتزم إلى حين إيفائه بكامل الموجبات.
4. يعاد ضمان حسن التنفيذ الى الملتزم بعد انتهاء مدة التلزيم واتمام الإستلام النهائي الذي يجري بعد تأكّد الإدارة من أن التلزيم جرى وفقًا للأصول.

المادة 9: طريقة دفع الضمانات (المادة ٣٦ من قانون الشراء العام)

- يكون ضمان العرض كما ضمان حسن التنفيذ إمّا نقدياً يُدفع إلى صندوق الخزينة، وإما بموجب كتاب ضمان مصرفي غير قابل للرجوع عنه، صادر عن مصرف مقبول من مصرف لبنان يُبيّن أنه قابل للدفع غب الطلب، ويقدم ضمان العرض بإسم (المشروع) لصالح (الجهة الشارية).
- لا يقبل الإستعاضة عن الضمانات بشيك مصرفي أو بإيصال مُعطى من الخزينة عائد لضمان صفقة سابقة حتى لو كان قد تقرر رد قيمته.

المادة 10: تقديم العروض

1. يوضع العرض ضمن غلافين مختومَين يتضمن الأول الوثائق والمستندات المطلوبة في البند (أولًا) من المادة الرابعة أعلاه، ويتضمن الثاني الغلاف رقم (٢) بيان الأسعار كما هو مطلوب في البند (ثانيًا) من المادة الرابعة أعلاه، ويذكر على ظاهر كل غلاف:
   - الغلاف رقم ( )
   - اسم العارض وختمه.
   - محتوياته
   - موضوع الصفقة
   - تاريخ جلسة التلزيم.

يوضع الغلافان المنصوص عنهما في الفقرة (١) من هذه المادة ضمن غلاف ثالث موحد يتم الحصول عليه من قلم ديوان وزارة الزراعة عند تقديم العرض مختوم ومعنون باسم وزارة الزراعة – المديرية العامة

للزراعة – بئر حسن ولا يذكر على ظاهره سوى موضوع الصفقة **"دفتر شروط خاص لتلزيم تشجير طرقات عامة لزوم وزارة الزراعة – مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية بطريقة المناقصة العمومية"** والتاريخ المحدد لإجرائها ليكون بالأرقام على الشكل التالي: اليوم / الشهر / السنة / الساعة، وذلك دون أية عبارة فارقة أو إشارة مميزة كإسم العارض أو صفته أو عنوانه، وذلك تحت طائلة رفض العرض، وتكون الكتابة على الغلاف الموحد بواسطة الحاسوب على ستيكرز بيضاء اللون تلصق عليه عند تقديمه إلى وزارة الزراعة.

2. ترسل العروض بواسطة البريد العام أو الخاص المغفل أو باليد مباشرة الى مبنى وزارة الزراعة – بئر حسن.
3. يُحدد الموعد النهائي لتقديم العروض وفق ما ينص عليه الإعلان المتعلق بهذه الصفقة، والمنشور على المنصة الالكترونية المركزية لهيئة الشراء العام. (يكون موعد جلسة التلزيم فورًا عند انتهاء مهلة استقبال العروض).
4. تُزوِّد الجهةُ الشارية العارِض بإيصال يُبيِّن فيه رقمٌ تسلسليٌّ بالإضافة إلى تاريخ تَسلُّم العرض بالساعة واليوم والشهر والسنة.
5. تحافظ الجهة الشارية على أمن العرض وسلامته وسريته، وتكفل عدم الاطلاع على محتواه الا بعد فتحه وفقاً للأصول.
6. لا يفتح أي عرض تتسلمه الجهة الشارية بعد الموعد النهائي لتقديم العروض، بل يعاد مختوماً الى العارض الذي قدمه.
7. لا يحقّ للعارض أن يقدّم أكثر من عرض واحد تحت طائلة رفض كل عروضه.

المادة 11: فتح وتقييم العروض

1. تُفتَح العروض لجنة التلزيم المنصوص عنها في المادة ١٠٠ من قانون الشراء العام حيث تتولى حصرًا دراسة ملف التلزيم وفتح وتقييم العروض وبالتالي تحديد العرض الأنسب، وذلك في جلسة علنية تعقد فور انتهاء مهلة تقديم العروض.
2. على رئيس اللجنة وعلى كلّ من أعضائها أن يتنحّى عن مهامه في اللجنة المذكورة في حال وقع بأيّ وضع من أوضاع تضارب المصالح أو توقَّع الوقوع فيه، وذلك فور معرفته بهذا التضارب.
3. يمكن للجنة التلزيم الاستعانة بخبراء من خارج أو داخل الإدارة للمساعدة على التقييم الفني والمالي عند الإقتضاء، وذلك بقرار من المرجع الصالح لدى الجهة الشارية. يخضع اختيار الخبراء من خارج الإدارة إلى أحكام قانون الشراء العام.
4. يلتزم الخبراء السرية والحياد في عملهم ولا يحق لهم أن يقرّروا بإسم اللجنة أو أن يشاركوا في مداولاتها أو أن يفصحوا عنها علانية، ويمكن دعوتهم للاستماع والشرح من قبل الجهات المعنيّة. كما يتوجّب على الخبراء تقديم تقرير خطي للجنة يُضَمّ إلزامياً إلى محضر التلزيم.
5. في حال التباين في الآراء بين أعضاء اللجنة، تؤخذ القرارات بأغلبية أعضائها ويُدوِّن أيّ عضو مخالف أسباب مخالفته.

6. يحقّ لجميع العارضين المشاركين في عملية التلزيم أو لممثّليهم المفوّضين وفقاً للأصول، كما يَحقّ للمراقب المندوب من قبل هيئة الشراء العام حضور جلسة فتح العروض. كما يمكن للجهة الشارية دعوة وسائل الإعلام لحضور هذه الجلسة على أن تَلحَظ ذلك في ملف التلزيم.

7. **تُفتَح العروض بحسب الآلية التالية:**

1- يتم فض الغلاف الخارجي الموحّد لكل عارض على حدة واعلان اسمه ضمن المشاركين في الصفقة، وذلك وفق ترتيب الأرقام التسلسلية المُسجلة على الغلافات الخارجية والمسلّمة للعارضين.

2- يتم فض الغلاف رقم (١) (الوثائق والمستندات الإدارية المنصوص عنها في المادة الرابعة اعلاه) وفرز المستندات المطلوبة والتدقيق فيها تمهيداً لتحديد وإعلان أسماء العارضين المقبولين شكلاً والمؤهلين للاشتراك في بيان مقارنة الأسعار.

3- يجري فض الغلاف رقم (٢) (بيان الأسعار) للصنف المذكور للعارضين المقبولين شكلًا كلٌ على حدة واجراء العمليات الحسابية اللازمة، وتدوين السعر الإجمالي لكل عارض بما فيه الضريبة على القيمة المضافة في حال كان العارض خاضعًا لها، تمهيدًا لإجراء مقارنة واعلان اسم الملتزم المؤقت.

4- تُصحِّح لجنة التلزيم أيَّ أخطاء حسابية محضة تكتشفها أثناء فحصها العروض المقدَّمة وفقاً لأحكام دفتر الشروط، وتبلِّغ التصحيحات إلى العارض المعني بشكل فوري.

8. يمكن للجنة التلزيم، في أيّ مرحلة من مراحل إجراءات التلزيم، أن تطلب خطياً من العارض إيضاحات بشأن المعلومات المتعلِّقة بمؤهلاته أو بشأن عروضه، لمساعدتها في التأكُّد من المؤهّلات أو فحص العروض المقدَّمة وتقييمها.

9. تُسجَّل وقائع فتح العروض خطياً في محضر يوقِّع عليه رئيس وأعضاء لجنة التلزيم، كما توضع لائحة بالحضور يوقِّع عليها المشاركون من ممثّلي الجهة الشارية وهيئة الشراء العام، والعارضين وممثليهم على أن يشكّل ذلك إثباتاً على حضورهم. تُدرَج كل المعلومات والوثائق المتعلِّقة بوقائع الجلسة في سجلّ إجراءات الشراء المنصوص عليه في المادة ٩ من قانون الشراء العام.

10. لا يمكن طلب إجراء أو السماح بإجراء أيّ تغيير جوهري في المعلومات المتعلِّقة بالمؤهلات أو بالعرض المقدَّم، بما في ذلك التغييرات الرامية إلى جعل مَن ليس مؤهَّلاً من العارضين مؤهَّلاً أو جعل عرض غير مستوفٍ للمتطلبات مستوفياً لها.

11. لا يمكن إجراءُ أيّ مفاوضات بين الجهة الشارية أو لجنة التلزيم والعارِض بخصوص المعلومات المتعلّقة بالمؤهلات أو بخصوص العروض المقدَّمة، ولا يجوز إجراء أيّ تغيير في السعر إثر طلب استيضاح من أي عارض.

12. تُدرَج جميع المراسلات التي تجري بموجب هذه المادة في سجل إجراءات الشراء بحسب المادة ٩ من قانون الشراء العام.

13. في حال كانت المعلومات أو المستندات المقدَّمة في العرض ناقصة أو خاطئة أو في حال غياب وثيقة معيَّنة، يَجوز للجنة التلزيم الطلب خطّياً من العارض المعني توضيحات حول عرضه، أو طلب تقديم أو

استكمال المعلومات أو الوثائق ذات الصلة خلال فترة زمنية محدَّدة، شرط أن تكون كافة المراسلات خطية واحترام مبادىء الشفافية والمساواة في المعاملة بين العارضين في طلبات التوضيح أو الاستكمال الخطية، ومع مراعاة أحكام الفقرة ٣ من البند الثاني من المادة ٢١ من قانون الشراء العام.

المادة 12: استبعاد العارض

تستبعد الجهةُ الشارية العارض من إجراءات التلزيم بسبب عرضه منافع أو من جرّاء ميزة تنافسية غير منصفة أو بسبب تضارب المصالح وذلك في احدى الحالتين المنصوص عنهما في المادة الثامنة من قانون الشراء العام.

المادة 13: حظر المفاوضات مع العارضين (المادة ٥٦ من قانون الشراء العام)

تُحظَّر المفاوضات بين الجهة الشارية أو لجنة التلزيم وأيّ من العارضين بشأن العرض الذي قدَّمَه ذلك العارض.

المادة 14: الأنظمة التفضيلية (المادة ١٦ من قانون الشراء العام)

خلافاً لأي نص آخر، يمكن إعطاء العروض المتضمنة سلعاً أو خدمات ذات منشأ وطني أفضلية بنسبة //١٠// عشرة بالمئة عن العروض المقدّمة لسلع أو خدمات أجنبية. تُعطى الأفضلية لمكوّنات العرض ذات المنشأ الوطني.

المادة 15: رفع السرية المصرفية:

يُعتبر العارض فور تقديمه العرض مُلتزمًا برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام المتعلق بهذا التلزيم، سندًا للقرار رقم ١٧ تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٢ الصادر عن مجلس الوزراء.

المادة 16: إلغاء الشراء و/أو أيّ من اجراءاته:

يمكن للجهة الشارية أن تُلغي الشراء و/ أو أيّ من إجراءاته في أيّ وقت قبل إبلاغ الملتزم المؤقت إبرام العقد، وذلك في الحالات التي نصّت عليها المادة ٢٥ من قانون الشراء العام.

المادة 17: قواعد بشأن العروض المنخفضة الأسعار انخفاضاً غير عادياً

يجوز للجهة الشارية أن ترفض أيَّ عرض إذا قرَّرَت أنَّ السعر، مُقترناً بسائر العناصر المكوِّنة لذلك العرض المقدَّم، مُنخفض انخفاضاً غير عاديّ قياساً إلى موضوع الشراء وقيمته التقديرية وتُطبق أحكام المادة ٢٧ من قانون الشراء العام في هذا الشأن.

المادة 18: قواعد قبول العرض الفائز (أو التلزيم المؤقت) وبدء تنفيذ العقد:

1. تقبل الجهةُ الشارية العرَض المقدَّم الفائز وفقًا لأحكام الفقرة (١) من المادة ٢٤ من قانون الشراء العام.
2. بعد التأكُّد من العرض الفائز تُبلغ الجهة الشارية العارض الذي قدَّم ذلك العرض، كما تنشر بالتزامن قرارها بشأن قبول العرض الفائز (التلزيم المؤقت) والذي يدخل حيّز التنفيذ عند انتهاء فترة التجميد البالغة عشرة أيام عمل تبدأ من تاريخ النشر، الذي يجب أن يتضمَّن على الأقلّ، المعلومات التالية:
   أ- إسم وعنوان العارض الذي قدَّم العرض الفائز (الملتزم المؤقت)؛
   ب- قيمة العرض، ويمكن إضافة ملخص لسائر خصائص العرض الفائز ومزاياه النسبية إذا كان العرض الفائز قد تمّ تأكيده على أساس السعر ومعايير أخرى؛
   ج- مدةَ فترة التجميد بحسب هذه الفقرة.
3. فور انقضاء فترة التجميد، تقوم الجهة الشارية بإبلاغ الملتزم المؤقت بوجوب توقيع العقد خلال مهلة لا تتعدّى //١٥// خمسة عشر يوماً.
4. يوقِّع المرجع الصالح لدى الجهة الشارية العقد خلال مهلة //١٥// خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع العقد من قِبَل الملتزم المؤقّت. يمكن أن تُمدَّد هذه المهلة إلى //٣٠// ثلاثين يوماً في حالات معيَّنة تحدَّد من قبل المرجع الصالح.
5. يبدأ نفاذ العقد عندما يوقِّع الملتزم المؤقّت والمرجع الصالح لدى سلطة التعاقد عليه.
6. لا تتَّخذ سلطة التعاقد ولا الملتزم المؤقّت أيَّ إجراءٍ يتعارض مع بدء نفاذ العقد أو مع تنفيذ الشراء خلال الفترة الزمنيّة الواقعة ما بين تبليغ العارض المعني بالتلزيم المؤقت وتاريخ بدء نفاذ العقد.
7. في حال تمنُّع الملتزم المؤقت عن توقيع العقد، تُصادِر الجهة الشارية ضمان عرضه. في هذه الحالة يمكن للجهة الشارية أن تُلغي الشراء أو أن تختار العرض الأفضل من بين العروض الأخرى الفائزة وفقاً للمعايير والاجراءات المحدَّدة في هذا القانون وفي ملفات التلزيم، والتي لا تزال صلاحيتها سارية المفعول. تُطبَّق أحكام هذه المادة على هذا العرض بعد إجراء التعديلات اللازمة.

القسم الثاني
أحكام خاصة بالعقد وتنفيذ الإلتزام

المادة 19: دفع الطوابع والرسوم

- ان كافة الطوابع والرسوم التي تتوجب وفقًا للأنظمة والقوانين المرعية الإجراء الناتجة عن هذا الإلتزام هي على عاتق الملتزم بما فيها قيمة الضريبة على القيمة المضافة.
- يُسدّد الملتزم رسم الطابع المالي البالغ /٤/ بالألف خلال خمسة أيام عمل من تاريخ ابلاغ الملتزم تصديق الصفقة، و/٤/ بالألف عند تسديد قيمة العقد.

المادة 20: مدة التنفيذ

تُحدد مدة التنفيذ بتسعون يوماً تبدأ اعتبارًا من تاريخ تبلغ الملتزم تصديق الإلتزام رسمياً واذا لم يتم التسليم في المدة المعينة يحق للادارة ان تفرض عليه دون سابق انذار جزاءً نقدياً يومياً قدره واحد بالمائة عن كل يوم تأخير بالنسبة للكمية الغير مسلمة الا اذا كانت هناك اسباب قاهرة أوجبت التأخير، يعود تقديرها لوزير الزراعة وحده، واذا حصل التأخير دون أسباب مبررة بالنسبة للادارة فيحق لها تنفيذ الالتزام بالطرق القانونية وذلك على حساب ومسؤولية الملتزم، فاذا أسفرت العملية عن زيادة في الاكلاف تقع هذه الزيادة على عاتق المتعهد الاساسي ومسؤوليته وتقتطع من المبالغ المتوجبة له ويلاحق عدلياً اذا اقتضى الامر وكذلك تستوفى جميع المصاريف التي تضطر الادارة الى انفاقها في هذا السبيل، اما اذا اسفرت العملية عن نقص في الاكلاف فيعود الوفر للخزينة.

المادة 21: قيمة العقد وشروط تعديلها (المادة ٢٩ من قانون الشراء العام)

1. تكون البدلات المتَّفق عليها في العقد ثابتة ولا تَقبل التعديل والمراجعة إلا عند إجازة ذلك أثناء تنفيذه ضمن ضوابط محدَّدة وفقاً لشروط التعديل والمراجعة في الحالات الاستثنائية التي نصّت عليها المادة ٢٩ من قانون الشراء العام.
2. تُراعى شروط الإعلان المنصوص عليها في المادة ٢٦ من قانون الشراء العام عند تعديل قيمة العقد.

المادة 22: تنفيذ العقد والاستلام (المادة ٣٢ من قانون الشراء العام)

1. يجري الاستلام على مرحلتين : الاستلام المؤقت والاستلام النهائي.
2. تَستلِم مؤقتاً الطرق المشجّرة لجنة الاستلام المنصوص عليها في المادة ١٠١ من قانون الشراء العام لاحقاً، وذلك بناءً على تقرير المشرف المعيّن لكل مجموعة على حدى من داخل سلطة التعاقد ومن قبلها، وترفع لجنة الاستلام محضرها خلال مدة زمنية أقصاها ثلاثون يوماً تبدأ من تاريخ تقديم طلب الاستلام من قبل الملتزم.

3. في حال تَطلَّبَت طبيعة المشروع وحجمه مدة تتجاوز الثلاثين يوماً، على اللجنة تبرير أسباب ذلك خطّياً ووضع اقتراحاتها بهذا الشأن، على ألّا تتجاوز المهلة في جميع الأحوال الستين يوماً تَبدأ من تاريخ تقديم طلب الاستلام من قِبَل الملتزم.
4. يرفض كل تسليم لا يكون مطابقا تماما للشروط الفنية المرفقة وموجبات التسليم المرفقة بدفتر الشروط هذا ويترتب على لجنة الاستلام هذه أن ترفع محضرا مفصلا بذلك.
5. على الملتزم إعلام اللجنة المكلفة بالاستلام عن موعد التسليم والتركيب قبل //١٠// عشرة أيام على الأقل من الموعد المحدد للتسليم وذلك بموجب كتاب خطي يرفع إلى اللجنة بواسطة مصلحة الديوان في المديرية العامة للزراعة.
6. بعد استلام الطريق المشجّرة الملزمة استلاماً قانونياً مؤقتاً وتنظيم محضر لجنة الإستلام، ينظم مستند تصفية وصرف بالمستحق من قبل دائرة المحاسبة موقع من لجنة الاستلام وتدفع قيمته بموجب حوالة مالية تصدر باسم المتعهد بالعملة اللبنانية ولا تدفع أية سلفة أثناء التنفيذ.
7. يجري الاستلام النهائي بعد انقضاء فترة الضمان البالغة سنة من تاريخ الاستلام المؤقت، ويعاد بموجبه ضمان حسن التنفيذ إلى الملتزم.

المادة 23: التعاقد الثانوي (المادة ٣٠ من قانون الشراء العام)

يجب على الملتزِم الأساسي أن يتولّى بنفسه تنفيذ العقد ويبقى مسؤولاً تجاه سلطة التعاقد عن تنفيذ جميع بنوده وشروطه، ويُمنع عليه تلزيم كامل موجباته التعاقدية لغيره.

المادة 24: الحوادث والمسؤوليات

- يتحمل الملتزم المسؤولية الكاملة عن كافة المخاطر والحوادث التي قد تصيب الغير والعاملين تحت إمرته طيلة فترة تنفيذ الأعمال، كما يعتبر مسؤولاً عن كافة الأضرار التي تلحق بمنشآت الإدارة من جراء وأثناء تنفيذ الأعمال وعليه إتخاذ كافة التدابير لمنع حدوثها.
- على الملتزم تصليح كل عطل وضرر يلحق بمنشآت الإدارة ينتج عن الأعمال التي يقوم بها.
- وفي حال المخالفة تقوم الإدارة بإتخاذ الإجراءات اللازمة وعلى نفقته وتحسم الأكلاف من قيمة ضمان حسن التنفيذ.

المادة 25: دفع قيمة العقد (المادة ٣٧ من قانون الشراء العام)

تدفع نسبة ٧٠% من قيمة العقد بعد تنفيذه، أي بعد أن تقدم لجنة الاستلام المشار إليها في المادة ٢٠ من هذا الدفتر تقريرها وتوافق على الاستلام المؤقت للطرق المشجّرة، وتدفع القيمة بالليرة اللبنانية دفعة واحدة بموجب حوالة نقدية تصدر باسم المتعهد بالعملة اللبنانية ولا تدفع أية سلفة أثناء التنفيذ.
تدفع النسبة المتبقية والبلغة ٣٠% من قيمة العقد عند الاستلام النهائي، ويعاد بموجبه ضمان العرض النهائي إلى الملتزم.

المادة 26: الغرامات (المادة ٣٨ من قانون الشراء العام)

يتوجّب على الملتزم التقيُّد بالمهل المحدَّدة في العقد تحت طائلة دفع الغرامات المحدَّدة فيه.
تُفرض الغرامات بشكلٍ حكمي على الملتزم بمُجرّد مخالفته أحكام العقد دون حاجة لإثبات الضرر.
وتحتسب غرامة تأخير نقدية نسبتها ١% من قيمة العقد عن كل يوم تأخير في انجاز الأعمال المطلوبة، ويُعتبر كسر النهار نهارًا كاملًا، على أن لا تزيد هذه الغرامات عن ٢٥% من قيمة العقد، وإذا تجاوزت غرامات التأخير النسبة المذكورة، تُطبق أحكام المادة ٣٣ من قانون الشراء العام في هذا الشأن. وفي جميع الأحوال يُصادر ضمان حسن التنفيذ مؤقتًا الى حين تصفية التلزيم.

المادة 27: أسباب انتهاء العقد ونتائجه (المادة ٣٣ من قانون الشراء العام)

أولًا: النكول

يُعتبر الملتزِم ناكلاً إذا خالَف شروط تنفيذ العقد أو أحكام دفتر الشروط هذا، وبعد إنذاره رسمياً بوجوب التقيُّد بكافّة موجباته من قبل سلطة التعاقد، وذلك ضمن مهلة تتراوح بين خمسة أيام كحدٍّ أدنى وخمسة عشر يوماً كحدٍّ أقصى، وانقضاء المهلة هذه دون أن يَقوم المُلتزم بما طُلب إليه. وإذا اعتُبر الملتزم ناكلاً، يُفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أيّ إنذار وتطبق الإجراءات المنصوص عليها في البند (أولًا) من الفقرة الرابعة من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

ثانيًا: الإنهاء

1- ينتهي العقد حكماً دون الحاجة إلى أيّ إنذار في الحالتين التاليتين:
أ- عند وفاة الملتزم إذا كان شخصاً طبيعياً، إلاّ إذا وافقت سلطة التعاقد على طلب مواصلة التنفيذ من قبل الورثة.
ب- إذا أصبَح المُلتزم مُفلساً أو مُعسَراً أو حُلّت الشركة، وتُطبَّق عندئذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من البند الرابع من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.
2- يَجوز لسلطة التعاقد إنهاء العقد إذا تعذّر على الملتزم القيام بأيّ من إلتزاماته التعاقدية بنتيجة القوة القاهرة.

ثالثاً: الفسخ

1- يُفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أيّ إنذار في أيّ من الحالات التالية:
أ- إذا صدَرَ بحقّ المُلتزم حكمٌ نهائيّ بارتكاب أيّ جرم من جرائم الفساد أو التواطؤ أو الإحتيال أو الغش أو تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو تضارب المصالح أو التزوير أو الإفلاس الإحتيالي، وفقاً للقوانين المرعية الاجراء؛
ب- إذا تحقَّقت أيّ حالة من الحالات المذكورة في المادة ٨ من هذا القانون.
ج- في حال فُقدان أهلية الملتزم.
2- إذا فُسِخ العقد لأحد الأسباب المذكورة في الفقرة الأولى من هذا البند تُطبَّق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من البند الرابع من هذه المادة.

رابعاً: نتائج انتهاء العقد:

3- في حال تطبيق إحدى حالات النكول أو الفسخ المحدَّدة في المادة ٣٣ من قانون الشراء العام، أو في حال تحقَّقت حالة إفلاس الملتزم أو إعساره، أو في حال وفاة الملتزم وعدم متابعة التنفيذ من قبل الورثة، تُتَّبع فوراً، خلافاً لأيّ نص آخر أحكام الفقرة رابعًا من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

4- لا يترتَّب أيّ تعويض عن الخدمات المُقدَّمة أو الأشغال المنفَّذة من قبل من يثبت قيامه بأيٍّ من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الفرعية "أ" من الفقرة الأولى من «ثالثاً» من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

5- يُنشر قرار انتهاء العقد وأسبابه على الموقع الالكتروني لسلطة التعاقد إن وُجِد وعلى المنصة الإلكترونيّة المركزيّة لدى هيئة الشراء العام.

المادة 28: الاقتطاع من الضمان (المادة ٣٩ من قانون الشراء العام)

إذا ترتّب على الملتزم في سياق التنفيذ مبلغ ما، تطبيقاً لأحكام وشروط العقد، حقَّ لسلطة التعاقد اقتطاع هذا المبلغ من ضمان حسن التنفيذ ودعوة الملتزم إلى إكمال المبلغ ضمن مدّة معيَّنة، فإذا لم يفعل اعتُبِر ناكلاً وفقاً لأحكام الفقرة (أولا) من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

المادة 29: الإقصاء (المادة ٤٠ من قانون الشراء العام)

تطبق أحكام الإقصاء على الملتزم الذي يعتبر ناكلًا أو الذي يصدر بحقه حكم قضائي وفقًا لما نصت عليه المادة ٤٠ من قانون الشراء العام.

المادة 30: القوّة القاهرة

اذا حالت ظروف استثنائية وخارجة عن ارادة الملتزم دون التسليم في المدة المُحددة، يتوجب عليه ان يعرضها فورًا وبصورة خطية على (الإدارة المعنية) والتي يعود لها وحدها الحق بتقدير الظروف لجهة قبولها أو رفضها وعلى الملتزم الرضوخ لقرارها في هذا الشأن.

المادة 31: النزاهة

تُطبّق أحكام المادة ١١٠ من قانون الشراء العام.

المادة 32: الشكوى والإعتراض

يَحقّ لكلّ ذي صفة ومصلحة، بما في ذلك هيئة الشراء العام، الإعتراض على أيّ إجراء أو قرار صريح أو ضمني تتّخذه أو تعتمده أو تُطَبّقه أيّ من الجهات المعنيّة بالشراء في المرحلة السابقة لنفاذ العقد، ويكون مخالفاً لأحكام قانون الشراء العام والمبادئ العامة المتعلقة بالشراء العام، وتُطبق أحكام الفصل السابع من

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

قانون الشراء العام في هذا الشأن، على ان تتبع إجراءات الإعتراض المعمول بها لدى مجلس شورى الدولة لحين تشكيل هيئة الإعتراضات المنصوص عنها في قانون الشراء العام.

المادة 33: القضاء الصالح:

إن القضاء اللبناني وحده هو المرجع الصالح للنظر في كل خلاف يمكن أن يحصل بين الإدارة والملتزم من جراء تنفيذ هذا الإلتزام.

اعداد مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية

رئيس دائرة المراعي والحدائق العامة بالتكليف

م. كارلا الجاموس

رئيس مصلحة الأحراج والثروة الطبيعية بالتكليف

م. سيلفا قطيش

مدير التنمية الريفية والثروات الطبيعية بالإنابة

م. سيلفا قطيش

مدير عام الزراعة بالإنابة

بسكال ميلان

بيروت في ٢٠٢٥/١١/٧

وزير الزراعة

د. نزار هاني

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

المُلحق رقم (١)

للإشتراك في تلزيم (لتلزيم تشجير طرقات عامة لزوم وزارة الزراعة – مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية بطريقة المناقصة العمومية)

المواقع:

مجموعة	محافظة	قضاء	البلدة	الموقع / الطريق
1	جبل لبنان	بعبدا	شويت	طريق عاريا - شويت
				طريق عاليه - شويت
				طريق الأتراك
		عاليه	عين الجديدة	من مدخل عاليه-عين الجديدة إلى طريق عين الجديدة -بحمدون
		الشوف	بعذران	مدخل البلدة من عماطور
				طريق مدخل بعدران الخريبة الشوف
2	النبطية	بنت جبيل	برج قلاويه	طريق عريض الكبير الممتد من مفرق منزل علي اسماعيل قنديل الى مدخل المدينة الترفيهية
		النبطية	انصار	طريق انصار النبطية
		حاصبيا	اتحاد بلديات الحاصباني	طريق الممتد من نبع الحاصباني باتجاه زمريا
		مرجعيون	اتحاد بلديات جبل عامل	طريق الممتدة من قعقعية الجسر الى مفرق ميس الجبل - شقرا
3	الجنوب	صيدا	عين الدلب	مشروع ممر الدراجات
		صيدا	المروانية	الطريق العام
		صور	معركة	المشارع إلى عين فوق عين
		جزين	عين المير	حي الضهور
4	البقاع	زحلة	قاع الريم	طرقات داخل البلدة
		البقاع الغربي	كفريا	طريق ساقية صيدا
		راشيا الوادي	عيحا	طريق الحديقة العامة من الجهة الشمالية إلى الجهة الجنوبية
5	بعلبك الهرمل	الهرمل	دير الاحمر	من حاجز الجيش مفرق شليفا حتى مدخل دير الأحمر
		الهرمل	قصرنبا	طريق وادي الحور

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

		الهرمل	الهرمل	الهرمل - المحطة
6	عكار	عكار	العوينات	من العوينات إلى الخالصة - وادي خالد
		عكار	ببنين	الطريق المؤدي إلى مجمع المدارس الرسمية
				محيط خلف القصر البلدي
		عكار	فنيدق	من أول البلدة إلى أطراف البلدة (طريق عام واوتوستراد)
		عكار	حرار	من منطقة السهيلة إلى منطقة الزعرورة
7	الشمال	زغرتا	مجدليا	من نهاية شارع مار الياس إلى Fornello
				من مجدليا إلى الحدود مع العقبة
		بشري	بشري	من مدخل بشري من الجهة الشرقية صعودا إلى منطقة الأرز
		الكورة	اجد عبرين	الشطاح إلى كنيسة مار غالة
				من أرض ملحم ملحم إلى حي العربة
				من البيدر إلى حي العربة

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

كافة المواد والأشغال المطلوبة

أولا: مواصفات خلطة التربة المعدة لزرع الأشجار والشتول (تربة + مواد عضوية + أسمدة مركبة):

1. **مواصفات التربة الزراعية:**

* يجب تأمين كمية كافية لزرع الأشجار والشتول المطلوبة.
* يجب أن تكون التربة الزراعية المستعملة في خلطة تراب الزرع خالية من الحجارة ومختلف الشوائب (الأعشاب الضارة وبذورها، الرواسب والنفايات الصلبة....) على أن لا تتعدى نسبة الطين ٤٠ % وللجنة الإشراف تقدير صلاحيتها للزراعة.

2. **مواصفات المواد العضوية المستعملة في خلطة الزرع:**

* تقدم المواد العضوية في أكياس مختومة على أن تكون معقمة وخالية من بذور الأعشاب البرية، ويدوّن ذلك على العبوة مع حجمها وما تحويه من مكونات، وتوضع عند الزرع في الحفرة بنسبة خمس كمية خلطة تراب الزرع التي توضع في حفرة الزرع.

ثانيا: الأشغال المطلوبة

* تحدد المسافة بين الأشجار والشتول كالتالي: ٤ أمتار بين الأشجار على الأقل و نصف متر بين النباتات الطبية والعطرية على الأقل.
* يحدد قياس الحفرة لغرس الأشجار (70 cm x 70 cm x 70 cm).
* يحدد قياس الحفرة لغرس النباتات الطبية والعطرية (30 cm x 30 cm x 30 cm).
* يجب أن تكون جذوع الأشجار مستقيمة حتى أول تفرع.
* يجب أن يكون توزيع الأغصان على الأشجار متوازيا على كافة الجهات.
* رفع الأوساخ الناتجة عن الحفر ونقلها إلى الموقع الذي تحدده الإدارة المحلية الممثلة بالبلدية أو بمن يقوم بأعمالها.
* تجليس الأرض (land leveling) على مستوى واحد **بعد الزرع**.
* حفر دوائر بقطر متر حول الشجرة ونصف متر حول النباتات الطبية والعطرية لتسهيل عملية الري والتسميد.
* رش مبيدات لمكافحة الآفات والأمراض والقضاء على الأعشاب الضارة عند تواجدها.
* عدم استعمال المبيدات الزراعية السامة التي تؤذي النحل والتي لها انعكاسات سيئة على البيئة بشكل عام.
* إستبدال الشتول التي لم تنجح زراعتها بأخرى من النوع عينه والمواصفات الحالية للشتول المزروعة مع مهلة أسبوع بعد الإيعاز بذلك من لجنة الإشراف.
* على الملتزم التقيد بالمواصفات الواردة في هذا الملحق و بما تراه لجنة الإشراف الفنية ضروريا.

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

- **المجموعة الأولى:** محافظة جبل لبنان

1. بلدة شويت – قضاء بعبدا

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
طريق عاريا - شويت	0.7	على جهة	خروب	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٨٧	٨ أمتار
	0.7	على جهة	زعتر	Pot 12	700	متر
طريق عاليه - شويت	٠,٨	على جهة	خروب	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	١٠٠	٨ أمتار
طريق الأتراك	٠,٥	على جهة	خروب	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٦٢	٨ أمتار

2. بلدة عين الجديده – قضاء عاليه عاليه

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
من مدخل عاليه-عين الجديدة إلى طريق عين الجديدة -بحمدون	٧,٧	على الجهتين	لافندر	Pot 12	٢٨٠	متر
			اكليل الجبل	Pot 12	١٠٠	متر

3. بلدة بعذران – قضاء الشوف

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
مدخل البلدة من عماطور	١,٥	على الجهتين	جوز -	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٥٠	٨ أمتار
		على الجهتين	لوز -	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٥٠	٨ أمتار
		على الجهتين	خروب	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٩٠	٨ أمتار
طريق مدخل بعدران الخريبة الشوف	٠,٥	على الجهتين	جوز -	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٣٠	٨ أمتار
		على الجهتين	لوز -	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٣٠	٨ أمتار
		على الجهتين	خروب	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٣٠	٨ أمتار

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

- **المجموعة الثانية:** محافظة النبطية

1. بلدة برج قلاوية – قضاء بنت جبيل

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
طريق عريض الكبير الممتد من مفرق منزل علي اسماعيل قنديل الى مدخل المدينة الترفيهية	٠,٣٦	على الجهتين	غار	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٤٥	٨ أمتار
			زنزلخت	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٤٥	٨ أمتار

2. بلدة انصار – قضاء النبطية

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
طريق انصار النبطية	٢	على الجهتين	لوز -	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	١٠٠	٨ أمتار

3. اتحاد بلديات الحاصباني – قضاء حاصبيا

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
الطريق الممتد من نبع الحاصباني باتجاه زمريا	٢	على الجهتين	غار -	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٥٠٠	٨ أمتار

4. اتحاد بلديات جبل عامل – قضاء مرجعيون

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
الطريق الممتدة من قعقعية الجسر الى مفرق ميس الجبل	٢	على الجهتين	غار -	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	١٢٥	٨ أمتار
			خروب	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	١٢٥	٨ أمتار
			زيتون	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	١٢٥	٨ أمتار
			ميس	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	١٢٥	٨ أمتار

- **المجموعة الثالثة:** محافظة الجنوب

1. بلدة عين الدلب – قضاء صيدا

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
مشروع ممر الدراجات	٠,٤	على الجهتين	جوز	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٥٠	٨ أمتار
			خروب	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٥٠	٨ أمتار
			زعتر	Pot 12	٤٠٠	متر
			اكليل الجبل	Pot 12	٤٠٠	متر

2. بلدة المروانية – قضاء صيدا

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
الطريق العام	١	على الجهتين	زيتون	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٢٥٠	٨ أمتار
			زعتر	Pot 12	٢٠٠٠	متر

3. بلدة معركة – قضاء صور

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
المشارع إلى عين فوق عين	١	على الجهتين	خروب	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	١٢٥	٨ أمتار
			جوز	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	١٢٥	٨ أمتار

4. بلدة عين المير – قضاء جزين

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
حي الضهور	٠,٣٤	على الجهتين	خروب	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٨٥	٨ أمتار
			زعتر	Pot 12	٦٨٠	متر

- **<u>المجموعة الرابعة:</u>** محافظة البقاع

1. بلدة قاع الريم – قضاء زحلة

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
طرقات في البلدة	٠,٤٢	على الجهتين	زنزلخت	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٧٥	٨ أمتار
			خروب	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٥٠	٨ أمتار
			كستناء	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٥٠	٨ أمتار
			لوز	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٧٥	٨ أمتار
			سماق	Pot 12	٥٠	متر

2. بلدة كفريا – قضاء البقاع الغربي

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
طريق ساقية صيدا	٠,٧٥	على جهة	عناب	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٣٣	٨ أمتار
			جوز	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٣٣	٨ أمتار
			كستناء	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٣٤	٨ أمتار

3. بلدة عيحا – قضاء راشيا الوادي

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
طريق الحديقة العامة من الجهة الشمالية إلى الجهة الجنوبية	١	على الجهتين	جوز	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٥٠	٨ أمتار
			لوز	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٥٠٠	٨ أمتار
			اكليل الجبل	Pot 12	٢٠٠٠	متر

- **المجموعة الخامسة:** محافظة بعلبك الهرمل

1. بلدة دير الأحمر – قضاء بعلبك

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
من حاجز الجيش مفرق شليفا حتى مدخل دير الأحمر	١	على الجهتين	زنزلخت	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٨٥	٨ أمتار
			ميس	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٨٥	٨ أمتار
			جوز	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٨٥	٨ أمتار
			لافندر	Pot 12	١٠٠٠	متر
			اكليل الجبل	Pot 12	١٠٠٠	متر

2. بلدة قصرنبا – قضاء بعلبك

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
طريق وادي الحور	١	على الجهتين	زنزلخت	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٨٥	٨ أمتار
			ميس	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٨٥	٨ أمتار
			جوز	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٨٥	٨ أمتار

3. بلدة الهرمل – قضاء الهرمل

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
الهرمل - المحطة	١	على الجهتين	زنزلخت	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	١٢٥	٨ أمتار
			ميس	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	١٢٥	٨ أمتار

- **المجموعة السادسة:** محافظة عكار

1. بلدة العوينات – قضاء عكار

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
من العوينات إلى الخالصة - وادي خالد	١	على الجهتين	غار	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٨٥	٨ أمتار
			ليمون	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٨٥	٨ أمتار
			عناب	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٨٥	٨ أمتار

2. بلدة ببنين – قضاء عكار

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
الطريق المؤدي إلى مجمع المدارس الرسمية	٠,٤	على الجهتين	زنزلخت	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٥٠	٨ أمتار
			ميس	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٥٠	٨ أمتار
			لافندر	Pot 12	٦٠٠	متر
محيط خلف القصر البلدي	٠,٣	على الجهتين	زنزلخت	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٤٠	٨ أمتار
			ميس	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٤٠	٨ أمتار
			لافندر	Pot 12	٦٠٠	متر

3. بلدة فنيدق – قضاء عكار

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
من أول البلدة إلى أطراف البلدة (طريق عام واوتوستراد)	١	على الجهتين	زنزلخت	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	١٠٠	٨ أمتار
			ميس	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٥٠	٨ أمتار
			جوز	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٥٠	٨ أمتار
			لوز	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٥٠	٨ أمتار

4. بلدة حرار – قضاء عكار

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
من منطقة السهيلة إلى منطقة الزعرورة	١	على جهة	جوز	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٨٥	٨ أمتار
			بندق	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٨٥	٨ أمتار
			لوز	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٨٥	٨ أمتار
			لافندر	Pot 12	٢٠٠	متر

- **المجموعة السابعة:** محافظة الشمال

1. بلدة مجدليا – قضاء زغرتا

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
من نهاية شارع مار الياس إلى Fornello	١	على الجهتين	خروب	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٢٠٠	٨ أمتار
من مجدليا إلى الحدود مع العقبة	١,٣	على الجهتين	ليمون (أبو صفير)	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	170	٨ أمتار
			زنزلخت	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	165	٨ أمتار

2. بلدة بشري – قضاء بشري

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
من مدخل بشري من الجهة الشرقية صعودا إلى منطقة الأرز	١	على الجهتين	جوز	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٥٠	٨ أمتار
			زنزلخت	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٥٠	٨ أمتار
			توت بري	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	٢٥	٨ أمتار
			لافندر	Pot 12	٥٠٠	متر
			اكليل الجبل	Pot 12	٥٠٠	متر

3. بلدة اجد عبرين – قضاء الكورة

الموقع	طول الطريق (كلم)	على جهة / على جهتين	إسم الصنف	مواصفات	الكمية	المسافة الأدنى بين الشتول
الشطاح إلى كنيسة مار غالة و من أرض ملحم ملحم إلى حي العربة و من البيدر إلى حي العربة	١	على الجهتين	جوز	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	١٥٥	٨ أمتار
			زنزلخت	H: 1.5 m, C: 14-16 cm	١٥٥	٨ أمتار
			لافندر	Pot 12	١٠٠٠	متر
			اكليل الجبل	Pot 12	١٠٠٠	متر

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

المُلحق رقم (٢)

تصريح / تعهـد

للإشتراك في تلزيم تشجير طرقات عامة لزوم وزارة الزراعة – مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية بطريقة المناقصة العمومية

أناالموقع ادناه .....

الممثل بالتوقيع عن مؤسسة/شركة .....

المتخذ لي محل اقامة ..... منطقة

.....

حي ..... شارع ..... ملك .....

رقم الهاتف ..... مكتب ..... فاكس .....

اعترف بانني اطلعت على دفتر الشروط المتضمن التعهد، الشروط الادارية والفنية الخاصة للاشتراك في هذا التلزيم التي تسلمت نسخة عنها.

واصرح انني وبعد الاطلاع على هذه المستندات التي لا يمكن باي حال الادعاء بتجاهلها وعلى تفاصيل الاعمال المطلوبة، وانني اتعهد بقبول كافة الشروط المبينة فيها وبمدة صلاحية العرض المحددة بموجب المادة ٦ من دفتر الشروط هذا وبالتقيد بها وتنفيذها كاملة دون أي نوع من انواع التحفظ او الاستدراك.

وأنني تقدمت لهذا الإلتزام للإشتراك بالمجموعات التالية: .....

كما اصرح بانني وضعت الاسعار وقبلت الاحكام المدرجة في دفتر الشروط هذا آخذاً بعين الاعتبار كل شروط التلزيم ومصاعب تنفيذه في حال وجوده.

كما أتعهد برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام، وذلك لمصلحة الإدارة في كل عقد من أيٍ نوعٍ كان، يتناول مالاً عامًا.

طوابع بقيمة **التاريخ** _____

مليون ليرة لبنانية **ختم وتوقيع العارض**

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

المُلحق رقم (٣)
تصريح النزاهة [٦]

عنوان لصفقة .....

الجهة لمتعاقدة .....

اسم العارض / المفوض بالتوقيع عن الشركة .....

إسم لشركة .....

نحن الموقعون أدناه نؤكد ما يلي:

1. ليس لنا، أو لموظفينا، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، أي علاقات قد تؤدي إلى تضارب في المصالح بموضوع هذه الصفقة.
2. سنقوم بإبلاغ هيئة الشراء العام والجهة المتعاقدة في حال حصول أو اكتشاف تضارب في المصالح.
3. لم ولن نقوم، ولا أيّ من موظفينا، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، بممارسات احتيالية أو فاسدة، أو قسرية أو مُعرقلة في ما يخص عرضنا أو اقتراحنا.
4. لم نقدم، ولا أيّ من شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، على دفع أي مبالغ للعاملين، أو الشركاء، أو للموظفين المشاركين بعملية الشراء بالنيابة عن الجهة المتعاقدة، أو لأي كان.
5. في حال مخالفتنا لهذا التصريح والتعهد، لن نكون مؤهلين للمشاركة في أي صفقة عمومية أياً كان موضوعها ونقبل سلفاً بأي تدبير إقصاء يُؤخذ بحقنا ونتعهد بملء إرادتنا بعدم المنازعة بشأنه.

إن أي معلومات كاذبة تُعرضنا للملاحقة القضائية من قبل المراجع المختصة.

التاريخ: _____

الختم والتوقيع

---

[٦] - يُرفق هذا التصريح بالعرض

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

الملحق رقم (٤)
كتاب ضمان العرض

مصرف .....
لجانب (اسم الجهة الشارية)
الموضوع : كتاب ضمان العرض لصالحكم بقيمة / / فقط، بناء للأمر السيد.....
وذلك للإشتراك في (عنوان الصفقة)

ان مصرف ..... مركزه ..... الممثل بالسيد ..... الموقع عنه أدناه وذلك بصفته ..... وبناء للأمر السيد ..... (او السادة ..... أو الشركة .....)،

يتعهد بصورة شخصية غير قابلة للنقض او للرجوع عنها بأن يدفع نقداً وفوراً دون أي قيد او شرط أي مبلغ تطالبونه به حتى حدود (تحديد العقيمة والعملة بالارقام والاحرف) نقداً وذلك عند اول طلب منكم بموجب كتاب صادر وموقع منكم دون أي موجب لبيان اسباب هذه المطالبة.

وعليه يقر مصرفنا صراحة بأن كتاب الضمان هذا قائم بذاته ومستقل كليًا عن أي ارتباط او عقد بينكم وبين الأمر السيد ..... (او السادة ..... او الشركة .....) وبانه لا يحق لمصرفنا في أي حال من الاحوال ولا في أي وقت كان الامتناع او تأجيل تأدية أي مبلغ قد تطالبوننا به بالاستناد الى كتاب الضمان هذا . كما يتنازل مصرفنا مسبقاً عن أي حق في المناقشة او في الاعتراض على طلب الدفع الذي يصدر عنكم او عن أي مسؤول لديكم ، او حتى ان يقبل أي اعتراض قد يصدر عن السيد ..... (او السادة ..... او الشركة .....) او عن غيره (او غيرهم او غيرها) بشأن دفع المبلغ اليكم بناء لطلبكم.

يبقى كتاب الضمان هذا معمولاً به لغاية ..... وبنهاية هذه المهلة يتجدد مفعوله تلقائيًا الى ان تعيدوه الينا او الى ان تبلغونا اعفاءنا منه.

ان كل قيمة تدفع من مصرفنا بالاستناد الى كتاب الضمان هذا بناء لطلبكم، يخفض المبلغ الاقصى المحدد فيه بذات المقدار.

يخضع كتاب الضمان هذا للقوانين اللبنانية ولصلاحيات المحاكم المختصة في لبنان.

وتنفيذاً منا لهذا الموجب نتخذ لنا محل اقامة في مركز مؤسستنا في .....المكان : .....الصفة :.....

الاسم:..... التوقيع:.....

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

المُلحق رقم (٥)

جدول الأسعار

للإشتراك في تلزيم تشجير طرقات عامة لزوم وزارة الزراعة – مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية بطريقة المناقصة العمومية

المجموعة .....

إسم الصنف	الكمية	السعر الافرادي بالأرقام والأحرف(ل.ل)	السعر الاجمالي بالأرقام والأحرف(ل.ل)	الضريبة على القيمة المضافة (ل.ل)	المجموع العام مع الضريبة على القيمة المضافة (ل.ل)

	السعر مفقطا (بالأرقام والأحرف ل. ل.)
مجموع أسعار الشتول:	
مجموع أسعار أعمال الزرع:	
مجموع أسعار أعمال الصيانة:	
المجموع العام بما فيه قيمة الضريبة على القيمة المضافة:	

فقط:..... لا غير

حرر في:

اسم العارض:

التوقيع: